المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

09/05/2014

Collectif Autisme Maroc
22 h · Modifié ·

J'aime la Page

Le Conseil National des Droits de l'Homme soutient les caravanes régionales de l'autisme, ces caravanes auront lieu dans les 13 régions couvertes par les Commissions Régionales des Droits de l'Homme.
Elles sont structurées en trois actions relatives à l'autisme :
1- Un atelier participatif avec les acteurs institutionnels locaux (MEN, santé, Jeunesse et sport, Culture, Collectivités locales)
2- Un atelier avec les familles et associations
3- Une projection-débat avec les jeunes

Les ateliers seront animés par des professionnels des droits de l'homme et du handicap, des rapports seront élaborés et consolidés dans un livre blanc de l'autisme.

L'objectif étant d'aller sur le terrain, rencontrer les différents acteurs et parties prenantes pour aboutir à une vision claire à même de soutenir la concertation autour du plan autisme.

Ces caravanes sont également soutenues par différents acteurs que nous vous préciserons incessamment. Le timming des caravanes vous sera communiqué dans les jours qui viennent.

J'aime · Commenter · Partager

17 personnes aiment ça.

1 partage

Écrire un commentaire...

Sana Cheikh pour une personne qui s'interesse à l événement et qui voudrait participer aussi , est que vous pouvez donner plus de renseignement , quand et où svp? merci
J'aime · Répondre · il y a 20 heures

Collectif Autisme Maroc Nous publierons bientôt les dates
J'aime · il y a 17 heures

https://www.facebook.com/CollectifAutismeMaroc?fref=nf

في افتتاح دورة تكوينية إقليمية حول موضوع «مقاربة حقوق الإنسان في التغطية الصحافية»:

المغرب حقق إنجازات هامة في تطوير مجال العمل الصحافي وتعزيز حقوق الإنسان { الصحافيون دعامة أساسية لتحقيق الحكامة والتنمية واتخاذ القرارات

أكد عدد من الوزراء، شاركوا في افتتاح دورة تكوينية إقليمية حول موضوع «مقاربة حقوق الإنسان في التغطية الصحافية» تنظم من 6 إلى 9 ماي الجاري بالرباط ، أن المغرب حقق إنجازات هامة في ما يتعلق بتطوير مجال العمل الصحافي من خلال انخراطه في وضع منظومة قانونية متكاملة تتعلق بهذا المجال، كما حقق تقدما مهما في ميدان حقوق الإنسان عبر وضع آليات وإحداث مؤسسات تروم تعزيز هذا الميدان وتحصينه.

وأشاروا، خلال هذه الدورة المنظمة من قبل «مركز الشروق للديمقراطية والإعلام وحقوق الإنسان»، إلى أنه تم التنويه بالجهود التي بذلها المغرب في هذين المجالين من قبل كل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تبني أحكامها على تقارير موضوعية ومنصفة، مع الإشارة إلى أن دستور سنة 2011 أفرد مكانة خاصة لهذا الحقلين الهامين.

وأبرز وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة مصطفى الخلفي، في هذا الصدد، أن إصلاح المنظومة القانونية الخاصة بمجال الإعلام، الذي يحظى بالأولوية لدى الحكومة، أثمر استكمال مشروعي قانون، يتعلق أولهما بالمجلس الوطني للصحافة والثاني بالصحافي المهني، وهو ما يعكس تحقيق تحولات نوعية على مستوى صيانة الحرية وتعزيزها وتوفير الضمانات القانونية لحمايتها.

وأضاف أن حرية الإعلام تساهم في تعزيز الحكامة الجيدة والشفافية، مشيرا إلى أن وسائل الإعلام تضطلع بدور هام في مواكبة السياسات العمومية في مجال التنمية، باعتبارها وسيلة تمكن المواطنين من التعبير عن طموحاتهم ومعرفة التحديات المرتبطة بمحاربة الفقر والنهوض بالتعليم والصحة العمومية والخدمات الأساسية.

وفي سياق متصل أكد الخلفي مجددا أن التقرير الصادر عن منظمة (فريدوم هاوس) في مجال حرية الصحافة بالعالم يبقى، على الرغم من تحسين المغرب لتصنيفه في هذا المجال بسبع نقاط، غير منصف ولا يعكس بدقة واقع حرية الصحافة بالبلاد.

وقال في هذا الصدد إنه يكفي العودة إلى تصنيف هذا التقرير ليتم التوقف عند دول شهدت أحكاما نهائية بسجن صحافيين ومنع صحف وإغلاق مواقع إلكترونية بقرارات إدارية، بل إن دولا تعيش حالات عدم الاستقرار استفادت، مع ذلك، من تصنيف متقدم على المملكة، في حين أن المغرب لم يعرف صدور أحكام نهائية بسجن الصحافيين، ولم يعرف قرارات إدارية بمنع صحف وطنية أو إغلاق مواقع إلكترونية، كما تحقق فيه الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية وتم الارتقاء بمنظومة دعم الصحف لتصبح قائمة على قواعد الشفافية والحيادية والتعددية.

وأضاف أن الحكومة انخرطت، منذ نهاية سنة 2012، في حوار مع هذه المنظمات، وتسارع ذلك سنة 2013، حيث لجأت وزارة الاتصال إلى إصدار تقرير سنوي حول مؤشرات النهوض بحرية الصحافة، وهو التقرير الذي صدر للمرة الثانية هذه السنة، كما فتحت حوارا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، وسيعقد غدا بالرباط ثاني لقاء بشراكة مع هذه المنظمة في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، إضافة إلى الانخراط في مسلسل تسريع قوانين الصحافة.

ومن جهتها أكدت امبركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون على الأهمية الكبيرة التي تكتسيها التجربة الإصلاحية المغربية في مجال حقوق الإنسان، والتي تجسدت في جانب منها في انخراط المغرب في المنظومة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وفي انتخاب المغرب عضوا بمجلس حقوق الإنسان، وفي إحداث مؤسسات تعنى بهذا المجال .

وأوضحت بوعيدة أن الضمانات المنصوص عليها في الدستور بخصوص حقوق الإنسان تهم كل مناطق المغرب بدون استثناء، مشيرة إلى أن الأهم في هذه العملية برمتها هو تحسيس الساكنة بأهمية هذه الضمانات لتحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون.

وذكرت في السياق ذاته بالدور الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وكذا بأهمية النموذج التنموي الجديد الخاص بهذه الأقاليم الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأبرزت أن مقترح الحكم الذاتي، الذي لقي دعما دوليا كبيرا، يعد أكبر مكسب لحقوق الإنسان بالصحراء المغربية، لكونه خلق دينامية كبيرة بالمنطقة أربكت خصوم المغرب. وأشارت الوزيرة من جهة أخرى إلى أن الدبلوماسية المغربية تعمل على الترويج للتجربة الإصلاحية المغربية في مجال حقوق الإنسان، وفي مجالات أخرى.

http://www.ailmaroc.net/def.asp?codelangue=29&wss=1Y09io000101&id_info=196352

أما وزير العدل والحريات السيد مصطفى الرميد ، فأكد ، في كلمة تليت نيابة عنه ، أن المغرب انخرط في ورش هام لإصلاح عميق وشامل المنظومة العدالة توج بميثاق وطني يروم تحقيق أهداف كبرى من خلال العديد من العمليات والإجراءات الإصلاحية على كافة المستويات من منظور حقوق الإنسان ، مع تخصيص هدف رئيسي لموضوع تعزيز حماية القضاء للحريات والحقوق.

وبعد أن أشار إلى أن المغرب جعل من حقوق الإنسان خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، قال إن خطوات مسيرة حقوق الإنسان في المملكة تسارعت منذ سنوات بفضل الضمانات والمكتسبات التي جاء بها الدستور ومختلف المبادرات والبرامج وخطط العمل التي تهم تعزيز فضاءات الحرية ومجالات حقوق الإنسان ، وهو ما عزز المكانة المتقدمة التي تحتلها التجربة المغربية.

وأوضح أن الدستور المغربي خصص بابا مستقلا للحريات والحقوق الأساسية، ضمنه كافة الحقوق والضمانات ، وهو ما تعمل الحكومة على ترجمته في مبادرات على المستوى المؤسساتي والتشريعي . واعتبر أن العدل وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة، موضحا أن « الحقوق مدخل أساس لتحقيق قيمة العدل ، والعدل صمام أمان كل الحقوق بأجيالها وتصنيفاتها وفئاتها، في إطار الضوابط والقوانين، وفي احترام تام للمؤسسات «.

وبخصوص موضوع هذه الدورة التكوينية، أبرز الرميد، أن موضوع المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحافية ، يأتي في رحاب الاحتفاء باليوم العالمي لحرية الصحافة ، الذي يخلد العالم ذكراه الواحدة والعشرين في محطة سنوية « لرصد واقع وحدود حرية الصحافة، وتقييم الحصيلة لتعزيز المكتسبات وتجاوز العثرات، ورسم خارطة الطريق في توازن دائم بين الحقوق والواجبات «، كما حددتها الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان .

واعتبر رئيس مركز الشروق محمد أوجار، أن هذه الدورة التدريبية تأتي بعد التغيرات «المثيرة للقلق» التي عرفها العالم العربي في مجالات الإعلام والديموقراطية وحقوق الإنسان ، خاصة بعد «الربيع العربي»، وقال في كلمة له أنّ وضع حرية الصحافة في العالم العربي يثير الكثير من معالم القلق والتساؤل، في ظلّ استمرار اعتقال الصحافيين، والتضييق عليهم.

ووفق أوجار فإن انخراط فاعلين حكوميين في هذه الدورة يعتبر وسيلة تمكن الإعلاميين العرب من معرفة منهج تفكير الحكومة المغربية وبعض من السياسات العمومية لصون الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان بما يتماشى والأهداف المرجوة وكذا تحقيقها، مؤكدا أن دعوة فاعلين من الحكومة الحالية للمشاركة في الدورة التدريبية إنما يبرهن حياد مركز الشروق في الذود عن حقوق الإنسان حتى تصبح ممارسة يومية تجمع كل ما تفرق من أحزاب سياسية أو تنظيمات حكومية أو مدنية.هذا، واعتبر مسؤولو منظمات وطنية ودولية، شاركوا في افتتاح هذه الدورة التكوينية الإقليمية أن الصحافيين يشكلون دعامة أساسية لتحقيق الحكامة الجيدة والتنمية على عدة مستويات ، فضلا عن مساهمتهم في توفير معطيات تمكن من اتخاذ قرارات متعلقة بالشأن العام . وأبرزوا، الدور الكبير الذي يضطلع به نساء ورجال الإعلام في نقل الأخبار للرأي العام بشكل يساهم في تطوير المجتمع ، مشيرين في الوقت ذاته إلى خطورة الاعتداءات التي تطال الصحافيين خلال القيام بواجبهم .

وفي هذا السياق، أكد ممثل (اليونيسكو) بالمنطقة المغاربية السيد مايكل ميلوارد، على أهمية الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان ، ودوره في توفير معطيات تساعد على اتخاذ قرارات تهم الشأن العام ، وفي تحقيق التنمية، والكشف عن الفساد .

وأضاف أن هذا الدور الذي يضطلع به الصحافيون هو الذي يجعلهم أحيانا عرضة للاعتداءات، المتمثلة في الاعتقالات والمحاكمات والتصفية الجسدية أحيانا، مشيرا في السياق ذاته إلى أن « 2013 كانت سنة سوداء بالمنطقة العربية رغم الإنجازات التي تحققت ببعض البلدان»، وذلك بالنظر لمقتل العديد من الصحافيين، خاصة بالمناطق التي شهدت حراكا اجتماعيا وعنفا دمويا في إطار ما سمي ب»الربيع العربي» .

من جهته، قال جابر بن شفعة مسؤول العلاقات الخارجية بمركز الدوحة لحرية الإعلام، إن الإعلام الحر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفي تقوية مجال حقوق الإنسان .

وأشار من ناحية أخرى إلى أهمية هذه الدورة، خاصة في ما يتعلق بتقوية القدرات وتعزيز مؤهلات الصحافيين أثناء القيام بواجبهم المهني، إضافة إلى مساهمتهم في تبادل الخبرات بشأن موضوع هام بحجم علاقة الإعلام بحقوق الإنسان.

ويشارك في هذه الدورة التدريبية ، التي تنظم بشراكة مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، واليونسيكو، وبتعاون مع مركز الدوحة لحرية الإعلام ، وشبكة الجزيرة، 25 صحافيا من المغرب وقطر والكويت ولبنان والأردن .

وفضلا عن الورشات التدريبية التي يشرف عليها خبراء في مجال الصحافة ، تعقد ندوات حول عدة مواضيع منها دور الأجهزة الرقابية في حماية حرية الصحافة والإعلاميين، وأمن وسلامة الصحافيين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحرية الصحافة .

وعرفت الجلسة الافتتاحية للورشة التدريبية قراءة الفاتحة على ارواح الصحفيين ضحايا الاغتيالات في مناطق الثوتر في العالم كما رفعت لافتات تضامنا مع صحفيي قناة «الجزيرة»، عبد الله الشامي، وبيتر غريستي، محمد فهمي، وباهر فهمي المعتقلين في مصر.

ويذكر، أن الشامي اعتقل في غشت الماضي، ودخل في إضراب عن الطعام في 21 يناير احتجاجا على اعتقاله دون توجيه تهم له، وسط مخاوف متزايدة بشأن وضعه الصحي. واعتقل غريستي وفهمي وباهر في 29 الماضي، ووجهت إليهم تهمة الانتماء إلى «منظمة إرهابية» – في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين– ونشر أكاذيب تضر بالأمن الوطني.

وقد أنكر صحفيو «الجزيرة» الاتهامات، ووصفتها شبكة الجزيرة بأنها من دون أساس.

الطفولة الشعبية بوزان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان «تربيان» على المساواة

صورة جماعية للمشاركين في الدوري

محمد حمضي

تحت شعار « ملتقى الإدماج في خدمة التربية على المواطنة » ، وبشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، وجمعية بسمة للأطفال في وضعية إعاقة ، وفعاليات مدنية وحقوقية أخرى ، كسر أبناء الطفولة الشعبية بدار الضمانة ولمدة اسبوع (من 13 إلى 20 أبريل) الرتابة القاتلة التي تسكن الزوايا الأربع لفضاء دار الطالبة ، وأنعشوا مفاصل هذا المرفق الاجتماعي ، وأفعموه بالحياة ، حيث حولوه خلال ملتقاهم الربيعي الثالث إلى قبلة قصدها إخوان وأخوات الطفولة من ، الرباط ، سلا ، تاونات ، أزمور ، طنجة .

ما ميز النسخة الثالثة للمخيم الربيعي لحركة الطفولة الشعبية هذه السنة، وجعل فعالياته الفكرية والفنية محط انتباه أكثر من مهتم، هو جمع الملتقى بين احشائه، وبمقاربة حقوقية، مكونات التنوع البشري. وأكدت مقاربة الإدماج التي شكلت خلفية هذا المخيم ، بأن الإعاقة الحقيقية توجد في الواقع ، وفي السياسة العمومية المعتمدة في أكثر من قطاع ، والتي تنتهي بإقصاء فئات عريضة من المواطنين والمواطنات، والتمييز بينهم ضدا على ما جاءت به المواثيق الدولية ، وعلى منطوق الدستور المغربي في روحه وبنوده .

أنشطة المخيم توزعت بين تنظيم ورشات لامست حقوق الأطفال، وسلطت الضوء على حقوق الشخص في وضعية إعاقة، وفتحت النافذة على التنوع البشري الذي يغني الإنسانية ، وأن المواطنة الحقة لا ولن تستقيم بدون التشبع بثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين والمواطنات . كما استفاد المشاركون والمشاركات من دروس في الإعلاميات، وجلسات للاستماع المرتبطة بالخبرة السيكولوجية. ولأن منسوب القراءة كما تشير إلى ذلك الأرقام الرسمية في تراجع كبير، ولأن القراءة متعة، فإن الملتقى فتح أمام أبنائه وبناته مساحة زمنية شاسعة لم يعل على الكتاب خلالها صوت آخر. أما الليل فكان له طعم آخر، وحدها الأمسيات الفنية التي عرفت تقديم كشكول من الأغاني الحاملة لرسائل إنسانية، و تربي على الذوق الرفيع في زمن السقوط (وحدها) كسرت سكونه. ولأن دار الضمانة بمعالمها التاريخية الناجي منها من معاول المفسدين ، وبموروثها الثقافي المتنوع ، وبطبيعتها الغراء في فصل الربيع ، تعبد الطريق أمام زوارها من أجل اكتشافها ، فقد كانت للمشاركين والمشاركات فرصة لاختراقها والتيه بين ثنايا دروبها التي ينفح منها عبق التاريخ ، والتوغل في الفضاءات المحيطة بهذه المدينة / التحفة التي يشهد التاريخ بأنها شكلت ارضا لتعايش الأديان وتواصلها بما يخدم القيم السامية للإنسانية .

يذكر بأن أطرا من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال ، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، وجمعية البسمة ، وفعاليات أخرى ، كانت قد انخرطت في تأطير هذا الملتقى الذي أسدل عليه الستار بسهرة فنية كبرى .

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

أوروبا تدعو الجزائر للسماح بإحصاء المحتجزين في تندوف

هنّد العفاني

وجهت لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية لجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دعوة صريحة للبوليساريو والجزائر، بوصفهما البلد الذي يستضيف على أراضيه مخيمات اللاجئين بتندوف، إلى إجراء إحصاء لتحديد العدد الحقيقي للاجئين بهذه المخيمات.

ففي تقرير، تم إعداده باقتراح من 19 برلمانيا بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بمختلف مجموع الأطياف السياسية، حصلت بيان اليوم على نسخة منه، أكدت اللجنة على ضرورة تعاون كل من الجزائر والبوليساريو مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائي، وعلى مفاوضة تطبيعها بروح الواقعية والوقف البناء اتجاه المفاوضات وتكثيف الحوار حول كل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بمخيمات تندوف.

وشددت اللجنة التي قدمت، أول أمس، مشروعا أمام أعضاء الجمعية، تلخص حوالي عشر توصيات أساسية موجهة للجزائر وصنيعتها، على أن مسألة حقوق الإنسان تعد عنصرا يتعلق بالأولوية في أي تسوية تحولية للصراع، و يقتضي ضمان احترامها، بشكل استعجالي، من قبل الطرفين، بالصحراء و داخل مخيمات اللاجئين بتندوف، وذلك قبل انتظار التوصل إلى حل سياسي شامل للصراع.

وأبدت اللجنة قلقها البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان بمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف ، والتي تمس الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والتنقل ، كما عبرت عن قلقها اتجاه شعور الأوضاع الإنسانية بهذه المخيمات والتي تفاقمت بفجيعة الأزمة الاقتصادية العالمية، والبطالة والبؤساء الأمني ، مؤكدة تأثيرها البالغ بالنظر لتوضع الغير مستقر بمنطقة الساحل.

ودعت البوليساريو ، في هذا الصدد، إلى العمل على ضمان احترام حق حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات لجميع ساكنة المخيمات بتندوف ، بما فيها أعضاء جريدتهم في الدعوة إلى

7222/1

أخرى للصحراء ، غير الانفصالي والعمل على ضمان حرية التنقل لسكان المخيمات، بما فيها زيارتهم في مقاطعة المخيمات والاستقرار فوق تراب الصحراء.

هذا وجددت لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دعوة المغرب وجبهة البوليساريو إلى مواصلة نهج الحوار بشكل بناء تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول ملف الصحراء،والذي قال قد حث الطرفان على التحلي بالمرونة وروح الإبداع في البحث عن تسوية للملف، مجددة إشادتها بالتقدم الفعلي والملموس الذي حققه المغرب على عدة مستويات خاصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، ومشيرة إلى ما تم التأكيد عليه في هذا الصدد في مذكرة تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية مع البرلمان المغربي، وإلى ما حققته تلك التظاهرة الذي مترجمة إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان و العديد من الجمعيات التي تعنى بحماية حقوق الإنسان، ومصادقة مجلس الحكومة المغربية مؤخرا على مشروع القانون القاضي بإصلاح القضاء العسكري ، والذي الغى إحالة المدنيين على انظار المحكمة العسكرية كيفما كان نوع الجريمة المرتكبة، فضلا عن إقداء البرلمان المغربي على تشكيل شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام .

ودعت اللجنة السلطات المغربية إلى تقوية دور المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، وبالأخص المجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك بتعزيز دوره فيما يتعلق بالعمل الذي يقوم به على مستوى وضعية حقوق الإنسان بالصحراء، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي يعمل معه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في إطار تعاون وطيد.

كما وجهت اليعمية الدعوة إلى كل المؤسسات البرلمانية بالمنطقة للمساهمة الفعّالة والانخراط بشكل قوي وناجح في البحث عن حلول لتأخير تيسير المفاوضات من أجل توطيد الثقة المتبادلة بين طرفي النزاع، بما فيها تسهيل المفاوضات المباشرة.

Conseil national des droits de l'Homme

www.cndh.org.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

النهار المغربية
يومية مستقلة

ادريس اليزمي يحاضر بتاونات حول وضعية حقوق الانسان بالمغرب

3/3066

* رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي

يلقي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي المقبل بتاونات محاضرة حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وتسعى جريدة "صدى تاونات"، من خلال هذا اللقاء الذي ينظم تخليدا للذكرى العشرين على تأسيسها، إلى تكريم السيد اليزمي والرئيس المدير العام لاذاعة "إم إف إم" ونائب رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية كمال لحلو الذي سيناقش الجمعة مع جمهور جماعة بني وليد وضعية الصحافة والرياضة بالمغرب.

ويتضمن برنامج الاحتفال بالذكرى العشرين على تأسيس "صدى تاونات" حفلا فنيا بمشاركة عدد من فناني الطقطوقة الجبلية مثل لحسن العروسي وشامة الزاز.

وكانت "صدى تاونات" التي يديرها ادريس الوالي قد احتفت في ذكراها التاسعة عشر بالشاعر والصحفي محمد بوعناني، الذي اشتهر ببرامجه الإذاعية والتلفزية حول الوسط البحري.

وقد نجحت "صدى تاونات" منذ سنوات في إرساء تقليد في المشهد الإعلامي المحلي والوطني حيث دأبت على توجيه خلال الاحتفال بذكرى تأسيسها الدعوة لعدد من الفعاليات الإعلامية والثقافية والسياسية لتنشيط محاضرات حول تجربة هؤلاء أو القضايا الراهنة التي تساؤل المجتمع المغربي.

ومن بين الأسماء التي احتفت بها صدى تاونات في السنوات الأخيرة مجموعة جيل جيلالة، والبروفيسور المهدي المنجرة، والشاعر حسن نجمي والفنان محمد حسين السلاوي والمدرب الوطني بادو الزاكي.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

اليزمي: الحق في التمدرس بالمغرب يكتنفه التمييز وعدم المساواة

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إنّ الحقّ في التمدرس في المغرب ما يزال يكتنفه التمييز وعدَمُ المساواة، يطالُ، بالأساس، أطفال العالم القروي، خاصّة الفتيات، إذ لا تتعدّى نسبة التمدرس في العالم القروي 50 في المائة، بينما تصل في المدن إلى 91 في المائة، والأشخاصَ ذوي الاحتياجات الخاصّة، الذين لا يزالون ضحيّة التمييز، لعدّة أسباب، يقول اليزمي إنها تستدعي تضافر جهود الجميع من أجل تجاوزها.

وشدّد اليزمي، خلال كلمة ألقاها مساء الخميس، في حفل توقيع اتفاقية شراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الرباط القنيطرة، حول موضوع "المدرسة وحقوق الإنسان"، (شدّد) على أنّ ضمان الولوج الحقيقي والفعلي لجميع أبناء الوطن إلى التعليم، لا يقتضي فقط تلقي المعرفة، وتحضير المواطنين لسوق الشغل، بل التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتربية المواطن على ثقافة حقوق الإنسان، كما ينصّ على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادّة 26.

وبخصوص الوضع في الجامعات المغربية، أشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى حادث مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي في جامعة فاس قبل أيام، متسائلا "كيف يمكن أن يتحوّل الفضاء العلمي والمعرفي إلى فضاء للقتل؟"، وأشار إلى أنّ المجلس كلف فريقا من الباحثين لدراسة ظاهرة العنف في الجامعات المغربية، وتوصّل بالمسوّدة الأولية للدراسة، يومان فقط قبل مقتل الطالب الحسناوي؛ ولخّص اليزمي حديثه عن الجامعة المغربية بالقول "هناك أزمة حقيقية في الجامعة المغربية".

من جانبه تحدّث محمد أضرضور، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، عن مكانة حقوق الإنسان في المنظومة التربوية، قائلا إنّ مفهوم المواطنة مفهوم مركّب يشمل بُعْدي الحق والواجب، وأضاف أنّ المنظومة التربوية يجب أن تواكب الطفرة التي عرفها المغرب على الصعيد الحقوقي، "لأن الواقع متغير ومتحول على الدوام".

وأضاف أضرضور أنّ الأكاديمة الجهوية للتربية والتكوين، راكمت تجربة مهمّة في مجال ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، من خلال الأنشطة الحقوقية، والأندية الحقوقية، التي وصلت إلى 165 ناديا، إلا أنّ هذه المجهودات، يضيف المتحدث، يُلازمها سؤال "أيّ سبيل لتطوير التجربة"، لافتا إلى أنّ هناك حاجة ماسة ومتزايدة لتكثيف ونشر ثقافة حقوق الإنسان، في أوساط تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية.

من جهته قال عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الرباط القنيطرة إنّ النهوض بنشر ثقافة حقوق الإنسان مهمّة تاريخية تقتضي شراكة متعددة، وتعبئة أطر التعليم، وأولياء وآباء وأمهات التلاميذ، مشيرا إلى أنّ الحملة التحسيسية التي تقوم بها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان مع مختلف الأكاديميات تسعى إلى بناء إنسان مغربي بقناعاته وقناعات التعدد والتنوع والتواصل مع الآخر أيا كانت ديانته أو عرقه أو لونه أو جنسه.

وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أنّ انخراط الإطار التربوي في الفلسفة المؤطرة لحقوق الإنسان، واحتلال رجال ونساء التعليم موقعا متقدما، في أداء رسالتهم الوطنية، أمر لا محيد عنه، "لأنّ المواطنة لن تستقيم بدون احتلالهم موقعا رياديا، لتكون ثقافة حقوق الإنسان حاضرة على مستوى منهج التعليم، لتفادي الوقوع في العنف الأسود، كما حصل في مدينة فاس مؤخّرا".

http://www.hespress.com/societe/203281.html

اليزمي يدعو إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود

الرباط 08 ماي 2014/ومع/ دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء اليوم الخميس بالرباط، إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود. وأكد اليزمي، في عرض حول موضوع "المدرسة وحقوق الإنسان"، أن تعميق الديمقراطية في المملكة لن يتأتى دون اضطلاع التعليم بدوره الاستراتيجي في هذا المجال، مطالبا بتسريع تنزيل مضامين الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في دعم المسار الديمقراطي في البلاد. وشدد على الحاجة الملحة إلى خلق تعبئة وطنية من أجل التكريس الحقيقي للحق في التعليم لكافة الفئات الاجتماعية، موضحا أنه بالرغم من الطفرة التي حققها المغرب على مستوى الولوج للتعليم خلال العقود الماضية، فإن مجموعة من الفئات مازالت لم تنل حقها منه. وأشار، في هذا الصدد، إلى بلوغ 55 في المائة فقط من الفتيات القرويات إلى مرحلة التعليم الثانوي، وضعف تمدرس الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية نسبة الأطفال الذين يحصلون على تعليم أولي لائق قبل ولوج سلك التعليم الأساسية، بالإضافة إلى تدني نسبة الطلبة الجامعيين. ولفت رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة استحضار أربعة نصوص أساسية في مقاربة ثنائية التعليم وحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ودیباجة الدستور المغربي التي تنص على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان. كما دعا إلى استحضار المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة"، وأن التربية يجب أن تهدف "إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام". وأبرز اليزمي الأهمية الكبيرة التي يكتسيها إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي تم تبنيه في دجنبر 2011، والذي تنص مادته الخامسة على ضرورة استناد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على "مبدأ المساواة، وبخاصة المساواة بين الفتيات والفتيان، والمساواة بين النساء والرجال، وكرامة الإنسان والإدماج وعدم التمييز"، وأن يكون التثقيف والتدريب "ميسرين ومتاحين لجميع الأشخاص، وينبغي أن يراعي التحديات والحواجز الخاصة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة ويعانون من الحرمان وبعض الفئات، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجاتهم وتوقعاتهم، من أجل تعزيز قدراتهم وتحقيق التنمية البشرية والإسهام في القضاء على أسباب الإقصاء أو التهميش وتمكين كل فرد من ممارسة جميع حقوقه". يذكر أن هذا العرض جاء بمناسبة توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط–القنيطرة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط–سلا–زمور–زعير في مجال نشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة. وتشمل الاتفاقية، التي تمتد لأربع سنوات قابلة للتجديد، تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، والمساهمة في دعم البرامج والأنشطة المبرمجة والمنجزة من لدن الأندية التربوية في مختلف المؤسسات بالجهة، والمساهمة في تقوية قدرات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذه المجالات، وتعزيز وتقوية التعاون والعمل المشترك بين الأكاديمية واللجنة الجهوية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والمنشورات الصادرة عنها حول مختلف قضايا نشر ثقافة حقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/08/1157300-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%84%D8%A8-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%AF.html

EL ASSIMA Post
العاصمة

زاوية منفرجة

حورية السلامي والاختفاءات القسرية

وافق مجلس حقوق الإنسان، خلال اجتماع انعقد أمس (الخميس) بجنيف، على تعيين الخبيرة المغربية في مجال حقوق الإنسان، حورية السلامي، عضوا في فريق عمل الأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية.

وخصص اجتماع مجلس حقوق الإنسان للموافقة على اللائحة الجديدة للمكلفين بمهام في إطار الإجراءات الخاصة، وهي آلية لمجلس حقوق الإنسان مكلفة بتتبع الوضع الخاص لبلد أو قضايا موضوعاتية في العالم.

وتم عرض اللائحة على الدول الـ 47 الأعضاء بالمجلس من قبل رئيسه بودلير ندونغ إيلا، سفير الغابون لدى الأمم المتحدة في أعقاب سلسلة مشاورات أخذت بعين الاعتبار مؤهلات المرشحين، والتمثيلية الجغرافية والتوازن بين الرجال والنساء.

وتتوفر حورية السلامي، المزدادة عام 1968 بوجدة، على تجربة 15 سنة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، فضلا عن خبرتها في مجال الاختفاءات القسرية.

وشغلت الخبيرة المغربية، وهي من مؤسسي مكتب منتدى الحقيقة والإنصاف، لمدة سنتين منصب المديرة التنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية. وهي أيضا عضو مؤسس للفدرالية الأورو-متوسطية لمناهضة الاختفاء القسري والتحالف الدولي لمناهضة الاختفاءات القسرية.

وتولت السلامي، التي تم تعيينها عضوا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أكتوبر 2011، مهمة تنسيق فريق العمل المكلف بالعلاقات الدولية والشراكات والتعاون بهذه المؤسسة. وتشارك بهذه الصفة بشكل منتظم في دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتمثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مختلف شبكات الهيآت الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الإقليمية والدولية الأخرى لحقوق الإنسان، ومن بينها اللجنة الدولية لتنسيق الهيآت الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة الإفريقية التي تضم هذه المؤسسات.

وتتمثل مهمة فريق العمل حول الاختفاءات القسرية أو اللاإرادية، الذي أحدث في فبراير 1980، في مساعدة عائلات الأشخاص المختفين على كشف مصير الضحايا ومكان تواجدهم.

وفي هذا السياق، يتلقى فريق العمل ويتدارس التقارير الخاصة بحالات الاختفاء من عائلات المفقودين، أو من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ويحيل الحالات الفردية على الحكومات المعنية لإجراء تحقيق يتولى تتبعه.

(و م ع)

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة

اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط وأكاديمية التربية والتكوين

الرباط: إسلام بداد

دعا عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة، إلى وضع منهاج تعليمي جهوي يبني على ثقافة حقوق الإنسان، يضم أهم ملامح الجهة في كل المجالات، ويستوعب مضامين الدستور الجديد الداعي إلى ترسيخ روح المواطنة، على أن يطبق النموذج على كل الجهات حسب خصوصية كل منها.

وجاء اقتراح أزريع، ضمن أشغال حفل توقيع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، الرباط والقنيطرة، على اتفاقية شراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط- سلا، مساء يوم أمس (الخميس) بالرباط.

كما أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي ألقى عرضا تناول فيه ثنائية المديرية وحقوق الإنسان، داعيا رجال التعليم إلى "تربية الأجيال على مبادئ حقوق الإنسان، على اساس أنهم مواطنون واعون بحقوقهم، وعلى الدولة أن تتكفل بضمان تلك الحقوق".

ووصف محمد أضرضور، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، هذه الاتفاقية "بالمسايرة للطفرة التي تعرفها البلاد في مجال حقوق الإنسان"، مشيدا بتجربة الأكاديمية في هذا الميدان "حيث أنها تضم 165 ناديا في مجال حقوق الإنسان".

وتهدف هذه الاتفاقية كما قال، عبد القادر أزريع، "إلى النهوض بمسألة حقوق الإنسان والانفتاح على الآخر رغم اختلافه عبر المؤسسات التعليمية"، لتجنب العنف "اليائس" شهد مسرح جامعة فاس آخر فصوله، "بعد أن كانت تلك الجامعة فضاء للحوار والنقاش لبناء الشخصية التي ميزت المشهد المغربي في كل المجالات".

وتلتزم اللجنة الجهوية بموجب هذه الاتفاقية، بإعداد وتنفيذ برامج توعوية حول أهمية قيم المواطنة والسلوك المدني لفائدة المتعلمين، ومضاعفة الجهود لترجمة هذه البرامج على أرض الواقع، لاسيما الأندية التربوية في المؤسسات التعليمية التابعة للجهة، إلى جانب تصميم وإنجاز محتوى البرامج، وإعداد أدوات للمتابعة والتقييم بتنسيق مع الأكاديميات والنيابات الإقليمية التابعة لها، والتكوين المستمر للمتدخلين في العملية التربوية. بينما تتكفل، من جهتها، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط، بإعداد وتنفيذ برامج توعوية حول أهمية حقوق الإنسان وقيم المواطنة والسلوك المدني لفائدة المعلمين، ومضاعفة الجهود لترجمة هذه البرامج إلى عمليات ملموسة، وكذا التسريع بتنفيذها لاسيما عبر الأندية التربوية في المؤسسات التربوية التابعة للجهة.

كما تتكلف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بتصميم وإنجاز محتوى البرامج، وإعداد أدوات للمتابعة، وإنجاز محتوى البرامج، والتقييم والمساهمة في التكوين المستمر للمتدخلين في العملية التربوية. ولمراقبة سير مقتضيات هذه الاتفاقية، أحدثت لجنة مشتركة تتألف من ممثلي طرفي الاتفاقية، ومكلفة بإعداد وتتبع وتقييم منجزات المشروع موضوع الاتفاقية.

وتستهدف هذه الاتفاقية، بالأساس، فئة الأطر التربوية والتلاميذ والتلميذات في الفضاء المدرسي وباقي الفضاءات مثل المخيمات، ودور الشباب، والمحيط التربوي والترفيهي.

L'ECONOMISTE
LE PREMIER QUOTIDIEN ECONOMIQUE DU MAROC

CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME UN CHANTIER ÉNORME EN COURS DE RÉALISATION

- **LE PLUS GRAND DÉFI: METTRE EN ŒUVRE LA CONSTITUTION**
- **LE MAROC SERA LE 2E PAYS HÔTE DU FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME**

La victoire passe par l'engagement de tous en faveur des droits de l'Homme. C'est par ces mots que Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), entame son bilan sur les actions réalisées et les défis qui restent à relever. Un chantier qui paraît infini intégrant des domaines aussi complexes que nombreux. Pour El Yazami, «la démocratie passe par l'affrontement pacifique sur les questions essentielles de la société. Que l'on soit pour ou contre, apprendre à débattre et discuter est l'étape obligatoire pour arriver à un consensus». Depuis l'avènement de Sa Majesté en 1999, les droits de l'Homme au Maroc connaissent une importante évolution, entre la création du CNDH, la promulgation du code de la famille, la nouvelle Constitution et la réforme de la justice militaire, qui sont autant d'avancées majeures. Mais pour mener à bien ces questions, il fallait déjà se réconcilier avec le passé. Chose faite avec la création de l'Instance Équité et Réconciliation (IER) en 2004, unique en son genre dans le monde arabe, et qui inspire aujourd'hui la Tunisie. Les exigences de développement de toute nation passent par son engagement aux conventions et protocoles internationaux qui soutiennent le respect des droits de l'Homme. «Rien n'oblige un pays à signer et ratifier un texte international, mais une fois signé, il devient obligatoire». Un rapport des Nations unies a permis de définir les principales raisons au retard de développement des pays arabes. Trois explications essentielles en ressortent, l'absence de liberté, la crise du système universitaire et l'inégalité entre les hommes et les femmes. Sur ce dernier point, la Moudawana a permis de notables avancées, qui doivent encore s'ancrer dans les mentalités. El Yazami définit d'ailleurs ce code de la famille comme la réforme la plus importante du monde musulman, depuis le Code du statut personnel de Bourguiba en 1957.

Pour Driss El Yazami, «plus libres, urbanisés, connectés... les Marocains d'aujourd'hui ne sont plus les mêmes d'il y a vingt ans. C'est là où réside l'espoir de l'avancement des droits de l'Homme au Maroc».

http://www.leconomiste.com/article/945401-conseil-national-des-droits-de-l-hommeun-chantier-enorme-en-cours-de-realisation

Reste à agir de front sur d'innombrables questions, avec un objectif principal pour le CNDH, celui de la mise en œuvre de la Constitution, dont 60 articles concernent les droits de l'Homme, et mener les réformes nécessaires dans le domaine de la justice. A commencer par la loi sur les peines alternatives. Avec 72.000 détenus au Maroc, dont 44% sont en détention provisoire, il est plus que temps de corriger sa copie. Le code pénal n'offrant aucune autre alternative que la prison, que ce soit pour un chèque sans provision ou un crime. Entre le 1er mars 2011, date de la création du CNDH, et décembre 2012, le conseil a reçu quelque 52.000 lettres de plaintes de citoyens, qui dénonçaient principalement, le fonctionnement de la justice, ses verdicts et ses retards, l'administration publique, la prison, le handicap et les conflits personnels entre hommes et femmes. Un nombre important de missives qui prouve pour El Yazami «l'intérêt et les attentes de toute la société sur la question des droits de l'Homme». Concernant le travail domestique des enfants, le Maroc reste souvent pointé du doigt dans les rapports internationaux. Le Parlement est actuellement en discussion pour définir l'âge légal entre 15 et 18 ans. Que ce soit la discrimination et la violence envers les femmes, la violence sexuelle contre les enfants, l'urgence d'adopter une politique nationale pour la protection des personnes en situation de handicap, le texte international en préparation en faveur des personnes âgées, de grands chantiers restent encore à mener par le pays. L'aide et le soutien de tous est obligatoire pour atteindre les objectifs, car El Yazami l'assure : «ce sont les actions des citoyens qui garantissent leurs droits».

Respect des différences

Le FMDH est un espace de débat public sur les droits de l'Homme, qui a tenu sa première édition au Brésil en décembre 2013. Du 27 au 30 novembre 2014, c'est à Marrakech que les 5.000 personnalités de toute la planète seront accueillies pour traiter des principales avancées et des défis, en mettant l'accent sur le respect des différences, la participation sociale, la réduction des inégalités et l'affrontement à toutes les violations des droits de l'Homme.

LE MATiN.ma

Distinction

Une experte marocaine membre du groupe de travail de l'ONU sur les disparitions forcées

15323/2

Le Conseil des droits de l'Homme (CDH) a approuvé, lors d'une réunion jeudi à Genève, la nomination de l'experte et militante marocaine des droits de l'Homme, Houria Esslami, en tant que membre du Groupe de travail des Nations unies sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI), rapporte la MAP. Cette réunion du CDH a été consacrée à l'approbation de la liste des nouveaux titulaires de mandats au titre des procédures spéciales, un mécanisme du CDH chargé du suivi de la situation spécifique d'un pays ou de questions thématiques dans le monde. La liste a été soumise aux 47 membres du conseil par son président, l'ambassadeur du Gabon auprès de l'ONU, Baudelaire Ndong Ella, à l'issue d'une série de consultations prenant en considération le profil des candidats, la représentation géographique et l'équilibre homme femme. Mme Houria Esslami, née en 1968 à Oujda, compte à son actif une quinzaine d'années d'expérience dans le domaine de défense des droits humains, avec une expertise en matière de disparitions forcées. Un des fondateurs du bureau du Forum pour la vérité et la justice, l'experte marocaine a exercé pendant deux ans en tant que directrice exécutive de la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie. Elle est également membre fondateur de la Fédération euro-méditerranéenne contre la disparition forcée et de la Coalition internationale contre les disparitions forcées. Nommée membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en octobre 2011, elle a assuré la coordination du groupe de travail chargé des relations internationales, des partenariats et de la coopération au sein de cette institution. ■

LM.

Conseil national des droits de l'Homme

La nouvelle version du code de la presse devrait être bientôt finalisée

Le ministre de la communication, Mustapha El Khalfi, s'est exprimé devant la presse, le jeudi 8 mai, à l'issue du conseil de gouvernement. Le porte-parole du gouvernement a évoqué la réforme du code de la presse qui, à en croire ses propos, devrait être imminente.

Cela fait plus de 10 ans que le code de la presse n'a connu aucune réforme. La dernière version du texte remonte à octobre 2002 et de nombreux membres de la presse écrite réclament le changement d'un texte parfois trop sévère à l'égard des journalistes. Cette nouvelle réforme est prévue pour cette année selon le ministre de la communication, Mustapha El Khalfi, qui a présenté quelques aspects du nouveau texte.

Les professionnels seront impliqués

Le ministre, qui est également l'ancien directeur de publication du quotidien Attajdid, a indiqué que la réforme du code de la presse sera « profonde et radicale ». Le texte, « conforme aux dispositions constitutionnelles relatives à la liberté de la presse » devrait, selon El Khalfi, permettre l'émergence d'une « presse libre, démocratique et responsable ».

Le code devrait également être le fruit d'une approche participative. En effet, les professionnels du monde de la presse devraient être impliqués et se verront remettre, le 9 mai, la dernière partie du projet de code. La commission juridique travaillant sur celui-ci a, quant à elle, achevé ses travaux.

Un texte soumis à une série de débats

Les responsables de la presse ne seront pas les seuls à être impliqués dans la mise au point du document. Celui-ci sera l'objet d'un débat au sein du Conseil Economique Social et Environnemental (CESE), mais également au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et au conseil de la concurrence.

Lors d'un entretien accordé à TelQuel, le ministre de la communication avait indiqué que la nouvelle version du code n'inclurait pas de peines privatives de liberté. A noter, toutefois,+ que le responsable n'a pas mentionné une quelconque régulation de la presse en ligne lors de ses récentes sorties.

http://www.telquel-online.com/content/la-nouvelle-version-du-code-de-la-presse-devrait-%C3%AAtre-bient%C3%B4t-finalis%C3%A9e

Choisir un prénom pour son enfant constitue toujours un problème

Malgré plusieurs circulaires intimant l'ordre aux fonctionnaires de l'état-civil de ne plus interdire les prénoms amazighs, la pratique du refus continue de sévir. La Haute commission de l'état-civil a publié un communiqué le 17 mars dans le même sens. En vain. Un nouveau refus d'un prénom amazigh, celui de Yuna, a eu lieu en Belgique fin mars. Le mouvement amazigh ne lâche pas prise.

enfant, maroc, prénom

La guerre aux prénoms ne semble pas prendre fin malgré le communiqué publié le 17 mars par la Haute commission de l'état-civil où elle avait pourtant affirmé sans ambiguïté que «les citoyens sont libres de choisir le prénom de leur progéniture, à condition qu'ils n'attentent pas à la morale ni à l'ordre public, sans distinction aucune entre les prénoms arabes, amazighs, hassanis et hébraïques, et ce, conformément aux dispositions de la loi relative à l'état-civil». Pas plus de deux semaines plus tard, soit début avril, l'Observatoire amazigh pour les droits et les libertés reçoit une plainte d'un nouveau refus d'accorder un prénom à un bébé marocain. Il s'agit de l'enfant d'Abdelilah Saïdi, un résident marocain à Anvers, en Belgique, que le consulat marocain a refusé d'inscrire dans les registres de l'état-civil sous le prénom de «Yuna». Est-ce un nom amazigh ? Interrogées, quelques personnes maîtrisant la langue amazighe déclarent ne l'avoir jamais entendu. D'autres disent que oui. Vérification faite sur le site www.prenom.com, nous apprenons que Yuna est une forme féminine bretonne de Yves. Il signifie «if», un arbuste qui se fête le 13 janvier. Toujours est-il que ce nouveau refus est d'autant plus grave que le même communiqué a demandé aux officiers de l'état-civil de faire preuve d'un «maximum de flexibilité dans le traitement des demandes qui leur sont soumises et de veiller à offrir toutes les facilités aux citoyens». Tout en leur rappelant de retirer les listes des prénoms autorisés, lesquelles «ne peuvent plus être invoquées pour justifier le refus d'une quelconque demande du choix d'un prénom».

Voilà un autre prénom refusé qui s'ajoute aux autres, alors qu'avant même le communiqué de la Haute commission, le ministère de l'intérieur avait à plusieurs reprises intimé l'ordre, par voie de circulaires, aux bureaux de l'état-civil, ainsi qu'aux consulats à l'étranger, de ne plus interdire des prénoms amazighs. La dernière circulaire en date fut celle du 25 avril 2013 (la circulaire 32-20). Ces circulaires, ainsi que le communiqué de la Haute commission de l'état-civil, une instance présidée par Abdelhaq Lamrini, historiographe du Royaume (en font partie aussi Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme et Ahmed Boukous, recteur de l'Institut royal de la culture amazighe) sont venus seulement entériner une décision déjà prise en 2003 dans le même sens, et ce, après plusieurs refus de noms amazighs dont certains ont été portés devant les tribunaux marocains. Pour situer le contexte de cette interdiction des prénoms amazighs, disons qu'elle a commencé en 1996, avec les fameuses listes attribuées au ministre de l'intérieur de l'époque, où ne figuraient que de rares prénoms "berbères", lesquelles listes étaient cohérentes avec le climat politique, social et culturel de l'époque, où l'amazighité n'avait pas droit de cité. Avant même cette date de prohibition officielle, des prénoms amazighs très courants pendant la première décennie de l'indépendance tels que Ider, Amnay, Itto, Tiziri, Gaïa, Izza, Tafoukt, Massine, Tiziri, Tahgbalut...

http://www.lavieeco.com/news/societe/choisir-un-prenom-pour-son-enfant-constitue-toujours-un-probleme-29561.html

(la liste est longue), deviennent au fils du temps de plus en plus rares. Cela s'explique: la politique d'arabisation dans l'enseignement et dans l'administration, combinée à la nouvelle vague d'islamisation qui s'est manifestée dans le pays à partir des années 1980 et 90, ont fait que les officiers de l'état-civil faisaient du zèle et les refusaient sans explication.

On refusait des prénoms amazighs mais aussi des prénoms arabes

Ils refusaient même des prénoms à connotation arabe qui ne figuraient pas dans les listes Basri, sans parler des prénoms hébraïques aussi courants à une certaine époque, à l'instar de Daoud qui renvoie à David, de Issehak (Isaac), de Moussa (Moïse), ou encore de Yakoub (Jacob).

Ce témoignage est éloquent: «J'ai eu un garçon en 1998, j'ai voulu lui donner le prénom de Jil, comme Jil Jilala, sa mère ne voyait pas d'inconvénient à cela, mais c'est l'officier de l'état-civil qui l'a catégoriquement refusé...», se plaint ce père de trois enfants. Le prénom n'est pas courant, c'est vrai, l'officier propose Jilali, Jelloul, Jalil..., tout, sauf Jil. Pour mieux le sensibiliser, le père explique la signification et le pourquoi de ce prénom. En plus d'être court, nostalgique, signifie-t-il à l'officier de l'état-civil, il le renvoie à son groupe fétiche Jil Jilala. «J'ai beau essayer d'expliquer aussi à l'agent de l'état-civil que Jil, en arabe, signifie génération, et ça me plaît ainsi qu'à sa mère, il n'a rien voulu entendre», poursuit le père.

Excès de zèle de l'officier ou instructions de la hiérarchie qu'il ne peut transgresser ? Les deux à la fois. En 1998, les listes de l'omnipotent ministre, entrées en vigueur deux ans auparavant, constituaient sa référence puisqu'elles n'énuméraient que les prénoms autorisés, tout autre n'y figurant pas était systématiquement écarté. «Là, c'est en effet l'humeur de l'officier qui avait prévalu, mais le type avait peur aussi. Il nous arrivait d'accorder des prénoms ne figurant pas sur les listes, à condition qu'ils ne soient pas contraires à l'ordre public, aux bonnes mœurs, et à l'intérêt de l'enfant. Parfois, on acceptait même des prénoms amazighs qui n'y figuraient pas», rappelle pour sa part un autre officier actuellement en retraite.

De guerre lasse, le père finit par accepter le prénom de Jalil, en attendant des jours meilleurs. D'autres citoyens ont saisi la justice pour réclamer le droit à un prénom de leur choix. Trois affaires de prénoms refusés ont défrayé la chronique et mobilisé le mouvement amazigh -au point que l'IRCAM se voit obliger de publier un petit «livre des prénoms amazighs» coécrit par les deux auteurs Brahim Lasri Amazigh et Karim Aguenaou, contenant près de 440 prénoms pour mieux éclairer les parents dans leur choix. Il s'agit de Numidia à El Hoceima, de Anir à Casablanca et de Massin à Tata.

On est au début des années 2000, l'IRCAM est né. «Le premier dossier que nous avons traité, se rappelle Ahmed Assid, membre de cette instance et chercheur, a été celui des trois prénoms. Le Roi Mohammed VI avait constitué alors une commission interministérielle composée des deux ministres de l'intérieur et des droits de l'homme. Elle s'est rendue dans les trois villes pour rendre justice aux parents des trois enfants». Suite à quoi une nouvelle loi (n°37-99) est promulguée en 2003 supprimant les listes Basri. Devant les refus répétés des officiers de l'état-civil d'accorder des prénoms, et suite aux lettres adressées par Human Rights Watch en 2003 et 2009 au ministre de l'intérieur, réclamant des explications sur cette discrimination, ce dernier revient à la charge sept ans plus tard. En avril 2010, une nouvelle circulaire (N.D 3220) est adressée aux fonctionnaires de l'état-civil leur intimant encore une fois l'ordre de ne plus refuser les prénoms amazighs.

Des prénoms tout à fait nouveaux, loin de la culture et de la société marocaines

Malgré ces multiples rappels à l'ordre, dont le communiqué du 17 mars dernier fut le dernier, les préposés à l'état-civil n'en font qu'à leur tête. La raison est simple, explique M. Assid, «souvent les directives n'arrivent pas à bon port. Il nous est arrivé après avoir reçu des plaintes de nous déplacer sur les lieux pour demander des explications, les fonctionnaires nous répondent qu'il n'ont reçu aucune nouvelle consigne. Jusqu'en 2013, ils se référaient encore aux listes Basri. Nous vivons dans ce pays un grand problème de communication entre ce que décrète l'Etat et les exécuteurs d'ordres», se plaint-il. Et ce sont les citoyens qui en font les frais, dont celui de Belgique à qui on a refusé le prénom «Yuna». «Les consulats marocains à l'étranger, insiste M. Assid, sont les plus récalcitrants. Nous sommes sûrs et certains que nous recevrons encore des plaintes à ce sujet, le cas Yuna ne sera pas le dernier», se désole-t-il. Le ministère de l'intérieur en est conscient, et le communiqué de la Haute commission est clair sur ce point.

Force est de reconnaître que le refus d'accorder librement un prénom n'est pas seulement une entorse à la loi, c'est aussi une violation d'un droit international qui condamne toute discrimination à ce sujet. Mais c'est aussi une frustration affective infligée à celui à qui on refuse un prénom, d'autant que ce dernier est une marque distinctive qui imprime la vie future du bébé et une façon de perpétuer une identité et de transmettre des symboles. Dans son best-seller Le livre des prénoms arabes et musulmans (Ed. Eddif, 1996), la psychanalyste et écrivaine Rita El Khayat livre toute une analyse anthropologique du prénom. Il «correspond, écrit-elle, à la langue ou à l'ethnie du groupement des peuples considérés, à son histoire, à ses références, à sa religion et à ses croyances, à son évolution, et à son sens du symbole et de la trace. Le prénom marque un individu de façon aussi indélébile qu'un tatouage ou une couleur de la peau...».
Cela étant, il faut reconnaître aussi que si les prénoms amazighs renvoient à une identité et à une culture authentiquement marocaines, on assiste ces dernières années à une vague de prénoms «à la mode», mondialisation oblige, empruntés à d'autres cultures (voir entretien). Faut-il les interdire? S'en offusquer, peut-être. Les interdire, jamais.

La marocaine Houria Es-Slami nommée au GTDFI de l'ONU

Lemag – Agence – publié le Jeudi 8 Mai 2014 à 23:30

Genève - Le Conseil des droits de l'Homme (CDH) a nommé, lors d'une réunion jeudi à Genève, l'experte marocaine, Houria Esslami, en tant que membre du Groupe de travail des Nations unies sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI).

Cette réunion du CDH a été consacrée à l'approbation de la liste des nouveaux titulaires de mandats au titre des procédures spéciales, un mécanisme du CDH chargé du suivi de la situation spécifique d'un pays ou de questions thématiques dans le monde.

Houria Es-Slami

La liste a été soumise aux 47 membres du conseil par son président, l'ambassadeur du Gabon auprès de l'ONU, Baudelaire Ndong Ella, à l'issue d'une série de consultations prenant en considération le profil des candidats, la représentation géographique et l'équilibre hommes-femmes.

Mme Houria Esslami, née en 1968 à Oujda, compte à son actif une quinzaine d'années d'expérience dans le domaine de défense des droits humains, avec une expertise en matière de disparitions forcées.

Un des fondateurs du bureau du Forum pour la vérité et la justice, l'experte marocaine a exercé pendant deux ans en tant que directrice exécutive de la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie.

Elle est également membre fondateur de la Fédération euro-méditerranéenne contre la disparition forcée et de la Coalition internationale contre les disparitions forcées.

Nommée membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en octobre 2011, elle a été assuré la coordination du groupe de travail chargé des relations internationales, des partenariats et de la coopération au sein de cette institution.

Houria Esslami participe régulièrement en cette qualité aux sessions du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU et représente le CNDH aux différents réseaux des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) et autres mécanismes régionaux et internationaux des droits humains, dont le Comité international de coordination des INDH et le réseau africain regroupant ces institutions.

Créé en février 1980, le groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires a pour mandat d'aider les familles des personnes disparues à découvrir ce qui est arrivé aux victimes et l'endroit où elles se trouvent.

A cet effet, le GTDFI reçoit et examine des communications faisant état de disparitions émanant des familles des personnes disparues ou d'organisations de défense des droits de l'Homme et transmet les cas individuels aux gouvernements concernés pour enquête dont il assure le suivi.

A PROXIMITÉ

- Le Maroc plaide pour une dépolitisation du CDH de l'ONU
- La marocaine Houria Es-Slami élue au GTDFI de l'ONU
- Lamamra prie le CDH d'œuvrer pour l'élargissement du mandat de la MINURSO
- Genève : Le Maroc participe à une session du CDH sur la Centrafrique
- 2013 : Quand le modèle marocain s'adjuge, haut la main, la reconnaissance du Monde

http://www.lemag.ma/La-marocaine-Houria-Es-Slami-nommee-au-GTDFI-de-l-ONU_a83005.html

Droits de l'Homme: une Marocaine intègre un groupe de l'ONU

Commentez cet article

h24info.ma / Publié le 08/05/2014 | 17h30 | H24Info avec MAP

Houria Esslami est née en 1968 à Oujda. © DR

Le Conseil des droits de l'Homme (CDH) a approuvé ce jeudi la nomination de Houria Esslami, experte et militante marocaine des droits humains, en tant que membre du Groupe de travail des Nations unies sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI).

http://www.h24info.ma/maroc/politique/droits-de-lhomme-une-marocaine-integre-un-groupe-de-lonu/22845

Houria Esslami va intégrer le groupe de travail des Nations unies sur disparitions forcées ou involontaires (GTDFI). La dernière réunion du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU était consacrée à l'approbation de la liste des nouveaux titulaires de mandats pour les procédures spéciales.

La liste a été soumise aux 47 membres du CDH par son président, l'ambassadeur du Gabon auprès de l'ONU, Baudelaire Ndong Ella, à l'issue d'une série de consultations prenant en considération le profil des candidats, la représentation géographique et la parité hommes-femmes.

Créé en février 1980, le groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires, dont Houria Esslami fait désormais partie, a pour mission d'aider les familles des personnes disparues à découvrir ce qui est arrivé aux victimes et l'endroit où elles se trouvent.

À cet effet, le GTDFI reçoit et examine des communications faisant état de disparitions émanant des familles des personnes disparues ou d'organisations de défense des droits de l'Homme. Le groupe transmet les cas individuels aux gouvernements concernés pour enquête.

15 ans d'expérience dans les droits humains

Née à Oujda en 1968, Houria Esslami possède 15 ans d'expérience dans le domaine de la défense des droits humains, avec une expertise en matière de disparitions forcées. Elle a exercé pendant deux ans la fonction de directrice exécutive de la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie.

Par ailleurs, elle est membre fondatrice de la Fédération euro-méditerranéenne contre la disparition forcée et de la Coalition internationale contre les disparitions forcées. La native d'Oujda a été nommée membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en octobre 2011. Elle a assuré la coordination du groupe de travail chargé des relations internationales, des partenariats et de la coopération au sein de cette institution.

Houria Esslami participe régulièrement en cette qualité aux sessions du CDH de l'ONU et représente le CNDH aux différents réseaux des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) et autres mécanismes régionaux et internationaux des droits humains, dont le Comité international de coordination des INDH et le réseau africain regroupant ces institutions.

المغرب يستقبل وفدا أمميا لحقوق الإنسان في إطار احترام سيادته

اختتم وفد من المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة زيارة استطلاعية الى الصحراء المغربية، بعد ايام قليلة من تبني مجلس الأمن الدولي قرارا يدعو الى تحسين وضع حقوق الانسان في الصحراء الغربية دون أن يضع آلية مراقبة لها، وذلك كما أرادت الرباط.

وزار وفد المفوضية السامية لحقوق الانسان أيضا مدينة العيون كبرى محافظات الصحراء يومي الثلاثاء والأربعاء، قبل التوجه لمدينة الداخلة أقصى الجنوب طيلة يوم الخميس. وقال محمد الأمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في جهة الداخلة–أوسرد (أقصى جنوب الصحراء) "لقد شرحنا للوفد طريقة عمل اللجنة الجهوية وبرامج العمل الموجودة لدينا، كما وضحنا طريقة معالجة شكايات المواطنين، وكيفية تفعيل قرار الحكومة الأخير الذي يسرع معالجة هذه القضايا". ويتعلق قرار الحكومة المغربية الصادر منتصف آذار/مارس بـ"تعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكاوى المواطنين، وتحديد مدة معينة للإجابة عليها أقصاها ثلاثة أشهر، مع العمل على نشر الردود المتعلقة بها". وصدرت هذه المقترحات عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" في المغرب المكلف دستوريا بـ"ضمان حماية واحترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني". وأوضح السملالي الجمعة "يجب احترام كل الآراء سواء كانت وحدوية او مطالبة بتقرير المصير، لكن في إطار احترام القانون". وتتبع اللجنة الجهوية الى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" المغربي (شبه رسمي)، الذي يضم ثلاث لجان جهوية (مناطقية) لمراقبة وتتبع الوضع الحقوقي في الصحراء المغربية في كل من مدن العيون والداخلة وطانطان. وكان تقرير بان كي مون الأخير قد أشاد بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان عبر "الآلية الوطنية لرصد الانتهاكات وأوضاع حقوق الإنسان" رغم أنه أوصى بمراقبة "دائمة ومستقلة ومحايدة" لاحترام حقوق الانسان في الصحراء المغربية. وقد أجمع المراقبون الدوليون على المغرب واصل منذ سنة 2009 استكمال انخراطه التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات والنصوص الدولية، حيث تمت المصادقة تحديدا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (8 أبريل 2009) والاتفاقية رقم 150 حول إدارة الشغل (3 أبريل 2009) والاتفاقية رقم 154 الخاصة بالمفاوضة الجماعية (3 أبريل 2009). وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، فقد تقررت المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات ذات الأثر على حقوق الإنسان مثل الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث والاتفاقية العربية رقم 19 لسنة 1998 بشأن تفتيش العمل والاتفاقية العربية رقم 17 لعام 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين والاتفاقية العربية رقم 8 بشأن الحريات والحقوق النقابية (مارس 1977) والاتفاقية رقم 151 المتعلقة بحماية حق التنظيم وإجراءات تحديد شروط التشغيل في الوظيفة العمومية (المنظمة العالمية للشغل) ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف كما اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي في 20 دجنبر 1996 (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) واتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (اليونسكو) والبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (لاهاي، 26 مارس 1999). كما عملت المملكة على المصادقة على تعديل الفقرة الأولى من المادة 20 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية العربية رقم 17 لعام 1993، بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين والاتفاقية العربية رقم 8 بشأن الحريات والحقوق النقابية، بالإضافة إلى نشر (في الجريدة الرسمية) اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأزون الموقعة بفيينا في 22 مارس 1985 (نوفمبر 2009) والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموقعة بروما في 27 نوفمبر 2001. هذا وتمت كذلك الموافقة، من حيث المبدأ، على انضمام المغرب إلى بروتوكول 2003 الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي لعام 1992 وعلى المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة. كما تمت المصادقة كذلك على الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة وإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، في إطار ملاءمة النصوص الوطنية مع المواثيق الدولية المتعلقة بالسلامة الصحية، وهي المبادرة التي من شأنها تعزيز الإطار القانوني لحماية المستهلك، وإصدار النظام الأساسي لدور الحضانة بمقتضى القانون 40.04، بحيث يفرض تعزيز حماية الطفولة توفير الفضاءات الضرورية للتنشأة السليمة. ومن جهة أخرى، يلتزم المغرب، بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي صادق عليها، بتقديم تقارير دورية أمام اللجان المعاهداتية المنشأة بمقتضى هذه الاتفاقيات. وهكذا فقد قدم المغرب خلال سنة 2009 التقريرين المجمعين 17 و18 حول إعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والذي من المنتظر أن تتم مناقشتهما خلال سنة 2010، والتقرير الرابع حول إعماله اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي من المتوقع أن يعرض على اللجنة المختصة خلال سنة 2011.اسماعيل الرباني

http://alwiam.info/index.php/anhf/14864-2014-05-07-23-19-38